Al-Zaytouna Centre
for Studies & Consultations

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

One Day Seminar

حلقة نقاش

The Palestinian Issue

القضية الفلسطينية

Strategic Evaluation 2012 - Strategic Assessment 2013

تقييم استراتيجي 2012 - تقدير استراتيجي 2013

مداخلة

القضية الفلسطينية والمشهد الدولي

2013–2012

أ. وائل سعد

Crowne Plaza - Beirut - Lebanon
February 6th, 2013

فندق كراون بلازا – بيروت – لبنان
6 شباط/ فبراير 2013

القضية الفلسطينية والمشهد الدولي 2012-2013

وائل سعد*

مقدمة

قبل الانطلاق في الحديث عن الدور الدولي في تفاصيل القضية الفلسطينية، لا بدّ من وضع مجموعة من المحددات الأساسية التي تحكم المشهد الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، والتي يمكن تحديد بعضها بما يلي:

1. الحفاظ على التفوق الإسرائيلي العسكري والاقتصادي، كقوة إقليمية مهيمنة، وكدولة مانعة لأيّ مشروع وحدوي عربي في المنطقة.
2. استمرار الهيمنة الغربية (خصوصاً سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية) على مناطق النفط؛ لتأمين احتياجات الدول الصناعية الكبرى، وكأداة ضغط أمريكية في الاستراتيجية الدولية.
3. دعم الأنظمة السياسية الموالية للسياسات الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والاستحواذ على الدور الرئيسي في إعادة تشكيل النظم السياسية غير الموالية في دول الربيع العربي بما يتوافق مع المصالح الأمريكية الغربية.
4. الحفاظ على الاستقرار بما يضمن تأمين خطوط التجارة الدولية في المنطقة (مضيق هرمز، قناة السويس، باب المندب)، وبما يضمن استمرار تدفق النفط بأسعار معقولة.
5. الحفاظ على موازين القوى بين الدول الأساسية اللاعبة في المنطقة ومنها، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا والصين.
6. انعكاسات الثورات العربية على البيئة الدولية وتوجهاتها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.
7. استمرار الأزمة الاقتصادية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وعدم الرغبة بالتدخل العسكري المباشر في المنطقة.

قد تلتقي بعض هذه المحددات بين العديد من الدول الفاعلة في المنطقة، إلا أننا لا يمكننا أن ننكر بأن الفاعل الأساسي في المنطقة، وخصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمكنت منذ انطلاق عملية السلام من وضع سدّ منيع أمام أي دور أوروبي أو روسي في عملية التسوية، إلا بما يخدم دورها (كإشراك الاتحاد الأوروبي وروسيا بالرباعية الدولية)؛ لذلك فإن التركيز في هذه المداخلة سيكون على تقييم الدور الأمريكي في

---

* وائل سعد: باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، ويعمل مساعداً للمدير العام في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت.

القضية خلال سنة 2012، ومحاولة تقدير المسارات المحتملة للسياسة الأمريكية، وبعض المؤثرين في مسارات القضية الفلسطينية خلال سنة 2013، بما يتعلق بعملية التسوية السلمية، وما حدث من تطورات خلال سنة 2012 كالتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة لفرع مكانة فلسطين إلى دولة غير عضو، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية:

1. عملية التسوية:

سجلت سنة 2012 شبه غياب للإدارة الأمريكية عن عملية التسوية، حيث اكتفت بالخطاب الدبلوماسي المحفز للطرفيين الفلسطيني والإسرائيلي للعودة إلى طاولة المفاوضات، إذ فشلت إدارة الرئيس باراك أوباما خلال السنوات السابقة من كسر تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الممانع لوقف الاستيطان، فيما استمرت إدارة أوباما في الضغط على السلطة الفلسطينية لمنعها من التوجه إلى الأمم المتحدة كرد فعل على فشل المفاوضات.

ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية لم تكن ترغب خلال سنة 2012 في لعب دور مباشر في عملية التسوية، لما قد يلحقه من ضرر على العلاقات مع الجانب الإسرائيلي وتأثيره على مجرى الانتخابات الأمريكية؛ لذلك اكتفت إدارة أوباما بالترحيب بالخطوة التي قام بها الأردن في استضافة "اللقاءات الاستكشافية" بين مفاوضين إسرائيليين وفلسطينيين، والتي عقدت في كانون الثاني/ يناير 2012. وفي إطار الحديث عن الدور الأمريكي في هذه اللقاءات نقل عن أوباما قوله إن واشنطن "لن تقوم مقام الأطراف نفسها في صنع السلام".

وبما أن سنة 2012 كانت سنة الانتخابات الأمريكية، وبالرغم من عدم تركيز الناخب الأمريكي على قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن اندفاع المتنافسين على الرئاسة ومحاولاتهم الاستحواذ على أصوات الناخبين اليهود قد دفع كلا الطرفين الجمهوري والديموقراطي إلى خطب ودّ "إسرائيل". لذلك، سعت إدارة أوباما إلى ترطيب الأجواء بينها وبين الحكومة الإسرائيلية اليمينية، حيث عدّ الكثير من المحللين السياسيين قرار أوباما بتعيين جاكوب لو رئيساً لطاقم الموظفين في البيت الأبيض خطوة في هذا الباب. ولو يهودي أرثوذكسي متدين، وربما لهذا رأى رئيس الوكالة اليهودية ناتان شارانسكي بأن الوضع في عهد جاكوب لو سيكون أفضل؛ لأن الحكومة الإسرائيلية ستشعر بالراحة أكثر معه.

ولا يمكننا أن نغفل توجهات المرشح الجمهوري ميت رومني تجاه عملية التسوية، والذي عبر عنه خلال حملته الانتخابية في أكثر من موقع، حيث نشر له موقع مجلة الأم جونز اليساري الأمريكي، شريط فيديو تحدث فيه عن رؤيته لعملية السلام وقال "أنا كنت ممزقاً بين منظورين لقضية السلام، واحد وهو الذي أتبناه منذ وقت وهو أن الفلسطينيين ليس لديهم اهتمام على الإطلاق بإقامة السلام، وأن الطريق إلى إرساء السلام هو أمر لا يمكن التفكير بإمكانية إنجازه".

وعلى ما يبدو أن الرئيس المنتخب للمرة الثانية باراك أوباما قد طرح الفكرة ذاتها، وإن كانت من زاوية مختلفة، فقد صرح أوباما أمام قادة المنظمات الأمريكية اليهودية في حزيران/ يونيو 2012، بأن الرئيس عباس والفلسطينيين قد لا يريدون اتفاقية سلام وأنه يخشى أن تكون فرصة إبرام صفقة قد أغلقت.

2. موقف الإدارة الأمريكية من التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة:

حاولت الإدارة الأمريكية خلال سنة 2012 عرقلة الخطوة الفلسطينية بالتوجه نحو الأمم المتحدة للحصول على دولة غير عضو فيها، حيث ذكرت جريدة الجارديان البريطانية في عددها الصادر في 2012/10/2، بأن مذكرة أمريكية حثت الحكومة الأوروبية على دعم الجهود الأمريكية لرفض طلب فلسطين.

وفي السياق نفسه قالت السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة، سوزان رايس إن "الإجراءات المنفردة ومنها المبادرات الرامية إلى منح الفلسطينيين وضع المراقب كدولة غير عضو في الأمم المتحدة ليس من شأنها سوى تعريض عملية السلام للخطر وتعقيد الجهود الرامية لإعادة الجانبين إلى المفاوضات المباشرة". وفي اتصال مباشر بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والرئيس الأمريكي، ذكر بيان صادر عن البيت الأبيض بأن "أوباما في رد على رسالة من عباس لتهنئته بإعادة انتخابه، انتهز فرصة المكالمة للتأكيد على الاعتراض على الجهود المنفردة في الأمم المتحدة".

وقد لوحت الإدارة الأمريكية بإجراءات عقابية في ردها على الخطوة الفلسطينية، التي تمكنت من الحصول على دولة غير عضو في الأمم المتحدة، حيث طلب 239 عضو كونجرس أمريكي في رسالة موجهة إلى الرئيس الأمريكي، بحجب المساعدات الأمريكية عن المحكمة الجنائية الدولية وكل منظمة أممية ودولية أخرى تقبل بعضوية فلسطين، وطالبوا أيضاً بإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن.

وقد عدّت الولايات المتحدة أن تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح رفع مستوى التمثيل الفلسطيني هو قرار "مؤسف وغير مجد". وقالت السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة سوزان رايس إن "الإعلانات الكبرى التي صدرت اليوم ستتلاشى قريباً والشعب الفلسطيني لن يجد عندما يصحو غداً إلا القليل من التغيير، ما عدا الابتعاد أكثر عن إمكانية التوصل إلى سلام دائم". ومن الجدير بالذكر أن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا قد صوتتا ضدّ القرار، فيما امتنعت ألمانيا، وأستراليا، وهولندا، وبريطانيا عن التصويت، بينما صوتت فرنسا وباقي الدول الأوروبية لصالح القرار الذي حصل على 148 صوتاً، وامتناع 41 عن التصويت وتسعة أصوات ضدّ القرار. وكانت الولايات المتحدة قد عرقلت سابقاً محاولة رفع مستوى فلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة.

3. الحرب على غزة:

وقفت الإدارة الأمريكية موقفاً واضحاً في دعمها للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، والذي رأته دفاعاً عن النفس. فقد أصدر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مارك تونر بياناً قال فيه "نحن ندين بشدة وابل الصواريخ الذي أطلق من غزة على جنوب إسرائيل"، وقال "لا مبرر للعنف الذي تلجأ إليه حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية ضد الشعب الإسرائيلي، ونحن ندعو المسؤولين إلى وقف هذه الأعمال الجبانة فوراً".

فيما أصدر البيت الأبيض بياناً ذكر فيه بأن الرئيس أوباما دان في مكالمة له مع الرئيس المصري محمد مرسي "إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على "إسرائيل" وكرر حق "إسرائيل" في الدفاع عن النفس".

وعلى ما يبدو فإن واقع المعركة التي استطاعت خلالها المقاومة الفلسطينية من إحداث تغير في موازين الردع، من خلال إطلاقها مئات الصواريخ وضرب العمق الإسرائيلي، فرض على الولايات المتحدة تغيير لغة الخطاب والمطالبة بضرورة وقف إطلاق النار وحث "إسرائيل" على عدم القيام باجتياح بري ضدّ غزة، وتكثيف العمل الدبلوماسي والاتصالات الأمريكية مع القيادتين المصرية والتركية للإسهام في وقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة وصولاً إلى التهدئة.

4. العلاقات الأمريكية الإسرائيلية:

يمكن تلخيص مستوى العلاقة بين الطرفين من خلال الدعم الأمريكي المستمر منذ قيام الكيان الإسرائيلي، والذي وصل في الفترة الممتدة 1948–2012 إلى نحو 115 مليار دولار أمريكي، أي ما يزيد على ما حصلت عليه 15 دولة أوروبية مجتمعة في إطار خطة مارشال لإعادة إعمار القارة الأوروبية المدمرة بعد الحرب العالمية الثانية.

ولم تشهد سنة 2012 أي تغير في السياسة الأمريكية الداعمة لـ"إسرائيل". بل لربما استفادت "إسرائيل" من حالة الاستقطاب الانتخابي بين المرشحين الديموقراطي والجمهوري، مما دفع إدارة أوباما لتكثيف التعاون معها. حيث أكد وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا، أن بلاده ستقدم كل الدعم اللازم لكي تحافظ "إسرائيل" على تفوقها العسكري على أي دولة أو تحالف دول، مؤكداً تعهّد واشنطن بتقديم ما مجموعه ثلاثين مليار دولار من المساعدات العسكرية للكيان على مدى السنوات العشر المقبلة.

ومن الجدير بالذكر أن نحو 60% من قيمة المساعدات هي عبارة عن هبات عسكرية، تدخل في باب استمرار دعم الولايات المتحدة الأمريكية للتفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة، حيث أقر الكونجرس الأمريكي في 2012/5/7 بتخصيص 947 مليون دولار كمساعدات أمريكية لتطوير منظومات دفاعية إضافية من طراز "القبة الحديدية" في "إسرائيل".

وفي تموز/ يوليو 2012 أقر الكونجرس الأمريكي قراراً وقع عليه الرئيس أوباما يقضي بتعزيز التعاون العسكري مع "إسرائيل"، وضمن القرار تمديد فترة ضمانات القروض المتاحة لـ"إسرائيل" والتي كان من المفترض أن تنتهي في 2012/12/30، لمدة ثلاث سنوات إضافية. ويسمح هذا البرنامج لـ"إسرائيل" بالاقتراض من الأسواق حتى مستوى 3.8 مليارات دولار بفوائد تفضيلية من خلال حصولها على ضمانة سداد من الدولة الأمريكية.

وقد أكد هذا القرار على مجموعة من النقاط منها:

أ. إعادة تأكيد التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن "إسرائيل".

ب. مساعدة "إسرائيل" في الحفاظ على تفوقها العسكري النوعي في ظلّ التحول السريع في السياسة الإقليمية.

ج. استخدام حق النقض لصالح "إسرائيل" في مجلس الأمن.

أما على المستوى العلاقات الاقتصادية فقد حافظ الميزان التجاري الإسرائيلي على تفوقه، وحسب الأرقام الأولية لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، قدرت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى

الولايات المتحدة بنحو 17.6 مليار دولار، أما الواردات فقد بلغت حوالي 9.4 مليارات دولار، أي أن الفائض في الميزان التجاري الإسرائيلي يقدر بنحو 8.2 مليارات دولار، وهو ما يعد ضمن إطار الدعم الأمريكي للاقتصادي الإسرائيلي.

حجم التبادل التجاري الإسرائيلي مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا

البلدان	حجم التبادل التجاري (بالمليون دولار)		
	2012	2011	2010
الولايات المتحدة	26,996	28,070	25,189
الاتحاد الأوروبي	42,306	44,206	35,758
روسيا	1,873	1,980	1,603

ثانياً: الاتحاد الأوروبي:

السؤال الذي ما زال يُطرح هنا هو: هل نحن أمام توجه سياسي موحد في القارة الأوروبية؟ فعلى الرغم من الاختلافات في التوجهات السياسية بين دول الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة، إلا أننا لم نشهد طوال عقود من الصراع العربي الإسرائيلي اختلافاً بين هذه الدول على حق "إسرائيل" في الوجود وبأمان؛ أي بعبارة أخرى الحرص على تفوقها العسكري، وهي السياسات التي استمرت دول الاتحاد الأوروبي في إتباعها خلال سنة 2012، حيث قامت الحكومة الألمانية بتأجيل صفقة لبيع غواصتين لمصر من طراز 209، بسبب الخلافات داخل الحكومة على مدى تأثير ذلك على أمن "إسرائيل"، التي اعترضت على هذه الصفقة.

في المقابل وقعت الحكومتان الألمانية والإسرائيلية في شباط/ فبراير 2012 على عقد لتزويد "إسرائيل" بغواصة نووية هي السادسة من نوعها، على أن تتحمل ألمانيا ثلث ثمنها الذي قدر بنحو 135 مليون يورو، وفي هذا المقام صرح كريستيان شميت، وكيل وزارة الدفاع الألماني بأن بيع الغواصة دليل على التزام بلاده بأمن "إسرائيل"، وأكد أن أمن الدولة العبرية محل اهتمام ألمانيا، و"هذا لن يتغير".

وكذلك أعلنت وزارة الدفاع الإيطالية في تموز/ يوليو 2012 بأنها ستزود سلاح الطيران الإسرائيلي بثلاثين طائرة تدريب عسكرية من نوع إم-346 وأنظمة مراقبة من الجو. كل هذه المؤشرات تؤكد على التوجه الأوروبي نحو المنطقة ونحو التفوق العسكري الإسرائيلي.

وعلى ما يبدو أن هناك رغبة أوروبية بوجود دولة فلسطينية، وهو ما يعكسه حجم التأييد الأوروبي في الأمم المتحدة على قرار رفع مستوى التمثيل الفلسطيني إلى مستوى دولة غير عضو في الأمم المتحدة، حيث صوتت معظم دول الاتحاد لصالح القرار باستثناء امتناع ألمانيا وبريطانيا عن التصويت. ولكن هذه الرغبة لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود إرادة سياسية قادرة على اختراق الجدار الأمريكي المانع لأي دور أوروبي في حل القضية الفلسطينية؛ وبالقدرة على ممارسة الضغط على "إسرائيل" لتغير سياستها، وهو ما لا يتحقق بالتصريحات المعارضة للاستيطان بل باتخاذ الإجراءات المباشرة.

وفي سياق الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في خريف 2012، نشطت الدبلوماسية الأوروبية لوقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، حيث زار وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في 2012/11/17، كلاً من "إسرائيل" والضفة الغربية، وصرح قائلاً: "نحتاج بصورة ملحة إلى وقف إطلاق النار لأن ما يحدث في غزة وإسرائيل أمر شديد الخطورة"، كما عدّ وزير الخارجية الألماني جيدو فيسترفيله وقف الهجمات بالصواريخ من قطاع غزة على "إسرائيل" "مسألة محورية" في التوصل لهدنة محتملة، حيث قال فيسترفيله قبيل توجهه إلى "إسرائيل" والضفة الغربية: "المهم الآن أن نعمل على الشروط اللازمة لتحقيق هدنة، وأهم شرط للهدنة هو إنهاء الهجمات بالصواريخ من غزة في اتجاه جنوب إسرائيل".

وعلى الرغم من أهمية المصالح الاقتصادية في تحديد حجم ونوعية العلاقات الدولية، إلا أن ذلك في الغالب لا ينطبق على العلاقات الأوروبية الإسرائيلية، فبمقاربة بسيطة بين حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي، والذي يقدر بنحو 42 مليار دولار لسنة 2012، وفي المقابل يقدر حجم التبادل التجاري السنوي بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي بنحو 277 مليار يورو (أي نحو 365 مليار دولار)، مع ضرورة الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري لسنة 2011 بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي قد بلغ نحو 129 مليار دولار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن 81.9% من واردات الاتحاد الأوروبي من دول مجلس التعاون الخليجي هي من النفط ومشتقاته.

ومن الواضح بأن سياسة الاتحاد الأوروبي الداعمة لـ"إسرائيل" مستمرة، وخاصة في مجالات البحث العلمي والتطوير التعليمي، وهو ما أشار إليه رئيس المفوضية الأوروبية، خوسيه مانويل باروسو أثناء خطاب له في 2012/7/10 في جامعة حيفا، أكد فيه بأنه ملتزم بتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و"إسرائيل" في مجال التعليم، والبحث والابتكار، ووصف التعاون في هذه المجالات بأنه واحدة من أكبر الإنجازات التي حققتها الشراكة الأوروبية الإسرائيلية.

وحسب باروسو فإن "إسرائيل" تشارك بأكثر من 800 مشروع في إطار البرنامج الأوروبي للبحث في مجالات تمتد من الأبحاث العلمية المتقدمة، وتكنولوجيا التقنيات المتناهية الصغر، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى الطاقة، والصحة وغيرها، وهو ما يجعل الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر ممول لـ"إسرائيل" في مجال البحوث العامة بعد مؤسسة "إسرائيل" للعلوم.

ثالثاً: روسيا:

حافظت روسيا على مستوى علاقاتها مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ إذ استمرت روسيا خلال سنة 2012 بإقامة علاقات متوازنة مع الأطرف الفلسطينية كافة، حيث صوتت روسيا فصوتت لصالح قرار رفع مستوى التمثيل الفلسطيني، وفي الوقت ذاته حرصت روسيا خلال سنة 2012 على استمرار علاقتها بحركة حماس ومحاولة تقريبها من عملية التسوية، ففي لقاء تلفزيوني مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في أيار/ مايو 2012، صرح بأن روسيا "لا ترى مشكلة في التعامل مع قوى إسلامية تفوز حاليا بالانتخابات في الكثير من البلدان العربية" وقال "أية حركة ومنها حماس حصلت على غالبية أصوات الناخبين يحق لها تماما أن تمثل شعبها".

وفي لقاء ثنائي بين لافروف ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 أكد لافروف على أن حماس قادرة على ممارسة دور مهم في عملية التسوية وأنه بدون توحيد جميع الفلسطينيين لن تتم التسوية في الشرق الأوسط.

وفي الجانب الآخر ما تزال العلاقات الروسية الإسرائيلية في حدودها المعتادة من حيث دعمها للأمن الإسرائيلي، وتأكيدها على ضرورة تحقيق السلام في الشرق الأوسط، مع استمرار حصر الاعتراض على توسيع الاستيطاني الإسرائيلي في حدود الانتقاد للإجراءات الإسرائيلية وإبداء قلقها من العمليات الاستيطانية، دون إجراءات عملية تجاه لعب دور ما في عملية التسوية.

رابعاً: التوجهات المستقبلية:

وللوصول إلى قراءة مستقبلية علمية ولتحديد التوجهات الدولية المستقبلية، يتوجب علينا قياس الثابت والمتغير في البيئية المؤثرة على صانع القرار الدولي تجاه القضية الفلسطينية. وفي هذا الإطار يمكننا تخليصها بما يلي:

1. على ما يبدو أن المشهد السياسي الداخلي في كلا البلدين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" لم يتغير؛ إذ إنه من المتوقع أن يعاد تشكيل حكومة يمينية في "إسرائيل" مع بقاء إدارة الرئيس أوباما، الذي عدّ وجود مثل هذه الحكومة عقبة أمام تحقيق تقدم في عملية السلام.
2. استمرار حالة عدم الاستقرار في دول الربيع العربي (تونس، ومصر، وليبيا)؛ ومحاولة إحداث تغيير يتناسب والمصالح الأمريكية.
3. استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني، وغياب المرجعية الوطنية الموحدة القادرة على مواجهة الضغوط الأمريكية.
4. استمرار استئثار أصدقاء "إسرائيل" بالحصة الأكبر من عدد أعضاء الكونجرس الأمريكي، ومما يعكس ذلك حجم الأصوات المؤيدة للقرارات الصادرة عنه لدعم "إسرائيل"؛ حيث واجه الرئيس أوباما معارضة شديدة داخل الكونجرس في شباط/ فبراير 2012، عند اقتراحه خفض قيمة المساعدات المخصصة للبرنامج العسكري الإسرائيلي.
5. انشغال دول الاتحاد الأوروبي وروسيا بالمسألة السورية.
6. استمرار الأزمة الاقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وبناء على ما سبق فنحن أمام ثلاثة سيناريوهات متعلقة بالمسارات المستقبلية تجاه القضية الفلسطينية وهي على الشكل التالي:

أولاً: حل الصراع وإقامة تسوية سلمية، وحسب ما يراه جون بيرتون، أن الصراع يتم حله، إذا ما كانت النتيجة تلبي كليا الحاجات والمصالح لجميع الأطراف ذات العلاقة. وينشأ هذا الوضع، عندما يوافق مختلف الأطراف على استغلال ومشاركة مورد ما، بطريقة تؤدي إلى رضا الجميع والانسجام مع قيمهم ومصالحهم. وهو ما لا يتحقق في المسألة الفلسطينية، إذ إن ما يقدمه الجانب الإسرائيلي لا يصل إلى الحد الأدنى الذي يمكن أن يوافق عليه أصحاب مشروع التسوية فلسطينياً.

ثانياً: وأما السيناريو الثاني هو إدارة الصراع، والتي تعني تقليل مظاهر التصعيد بين طرفي الصراع، دون حلها فعلياً. وعلى ما يبدو أن السياسة الأمريكية إزاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في الغالب تتوجه في المنظور القريب نحو عملية إدارة الصراع، ولا يعني نجاحها في عقد لقاءات تفاوضية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بأنها تسعى لحل القضية الفلسطينية، بل ستسعى من خلال ذلك إلى احتواء مظاهر التصادم المسلح قدر الإمكان.

ثالثاً: أما السيناريو الثالث، خروج مجرى الأحداث في المنطقة عن السيطرة الدولية، وتحقيق نجاحات في تجربة الحركات الإسلامية الصاعدة، مما قد يشكل رافعة لحركات المقاومة الفلسطينية، وهو ما قد يدفع بالمجتمع الدولي إلى الضغط على "إسرائيل" لتقديم تنازلات ضرورية للإسراع بعقد تسوية سلمية، ولكن هذا السيناريو وفق المعطيات الإقليمية يحتاج إلى مزيد من الوقت.